الفصل الثامن
الفحص

إذا كان الهدف من توصيف المواد المنوي شرائها وتحديد مستويات جوداتها بدقة تامة ووضوح كبير هو إعطاء المورد فكرة واضحة ومحددة عن احتياجات المنشأة من المواد ، فالهدف من الفحص هو التأكد من أن هذا المورد المختار قد قام بالوفاء بالتزاماته تجاه المنشأة المشترية وارسل لها المواد المطلوبة بحسب المواصفات التي تم تحديدها سابقاً والوارد ذكرها في امر الشراء (١) . معنى هذا أنه يصبح من العبث أن تنفق المنشأة مقاديراً من المال (مهما كان حجمها) للوصول الى مواصفات المواد التي تروم شراءها وكذلك اختيار أفضل مصادر التوريد اذا لم يكن لديها من الطرائق والاجراءات التي تستطيع من خلالها التأكد من قيام المجهز بتوريد المواد لها بالمواصفات التي سبق تحديدها . وعليه ففي الوقت الذي يمكن اعتبار عملية الفحص مكملة لمهمة توصيف المواد فانه يمكن اعتبارها ايضا احد المؤشرات الاساسية التي تقاس بها كفاءة ادارة المشتريات في تحمل مسؤولياتها طالما أنها وعملية التوصيف هما الركنين الاساسيين من اركان اداء وظيفة شراء المواد بالجودة المناسبة .

إن قيام المنشأة المشترية بعملية الفحص يجب أن لا يفهم منه أن الثقة غير متوفرة بالموردين بل هي عملية حذر وحيطة من جانب المشتري تقرها الاساليب المرعية في الشراء ، طالما أن هناك إحتمالات لحدوث أخطاء في التوريد بصرف النظر عن مدى ثقة المنشأة بالمورد وتأكدها من حسن نيته وحرصه الدائم على الوفاء بالتزاماته تجاهها على الوجه الأكمل (٢) .

المبحث الاول
الفحص الظاهري

عندما تصل المواد المتعاقد على شرائها الى أماكن التسليم المتفق عليها ، تقوم ادارة المشتريات من خلال إحدى تنظيماتها الادارية بفحص المواد فحصاً ظاهرياً وذلك بقصد :

١. التأكد من الكمية المرسلة عن طريق وزنها ، عدها أو قياسها .
٢. ملاحظة حالة عبوات المواد وأغلفتها والبحث عن وجود اية اضـــرار أو اصابات فيها .
٣. التأكد من أن العبوات تحمل ارقام الشراء والعلامات المميزة الاخرى .

إن السبب الرئيسي الذي يدفع بادارة المشتريات الى القيام بهذا الاجراء هو لاخلاء ذمة الناقل من المسؤولية وتحرير وإطلاق وسائل النقل التي يستخدمها بدلاً من تركها مشغولة بالسلع والمواد المحملة عليها للفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الفحص الحقيقية مما يرتب على المنشأة ويحملها تكاليف هذا التعطيل وذلك التأخير (٦) .

ويمكن القول في هذا الصدد بأن الفحص الظاهري والذي يسميه بعض الكتاب بالفحص العام أو الفحص غير الفني (٧) هو أمر ليس له علاقة بموضوع الفحص الذي أتناوله في هذا المبحث اطلاقاً عدا ذلك الجانب البسيط الذي مر ذكره في أعلاه ، ولذلك فان التسمية التي اطلقت عليه يمكن وصفها بانها تسمية مجازية وليست واقعية تعبر عن المنطلقات الفكرية للوظيفة ذاتها . فهو في حقيقته ليس فحصاً بالمفهوم العلمي لهذا المصطلح ولا يمت له بأية صلة ، بل هو مجرد إجراء يتطلبه اتمام عملية الشراء بالكفاءة المطلوبة . فهو اذن اشبه ما يكون بالجملة الاعتراضية في الموضوع الذي نبحثه في هذه الصفحات . وما يؤكد هذا الرأي ويدعمه هو أن ذمة الجهز تبقى مشغولة تجاه المنشأة رغم القيام بعملية الفحص الظاهري ، فهي (كما هو معلوم) لا تبرأ الا بعد اتمام عملية

الفحص الحقيقية والتأكد من مطابقة المواصفات لتلك المذكورة في أمر الشراء . عليه وبناء على ما تقدم ومن أجل ازالة اللبس والارباك اللذان قد يحصلان بين هذين المصطلحين ، فانه يمكن اطلاق تسمية التفتيش على هذا النشاط والعدول عن تسميته بالفحص الظاهري .

المبحث الثاني
العوامل المؤثرة في الفحص

يجب ان لا يفهم من أن الفحص مهمة تؤديها المنشآت بنفس الصيغة ومن دون أن تأخذ بنظر الاعتبار جملة من العوامل . عليه اصبحت وظيفة الفحص وتحديد وقته ومكانه الى جانب الطريقة التي يؤدى بها ودرجة شموليته تعتمد على العديد من العوامل والتي من اهمها ما ياتي :

اولا: طبيعة المواد

أصبحت وظيفة الفحص تتوقف بشكل كبير على طبيعة المادة ذاتها ، فما تقوم به المنشأة من إجراءات يختلف في حالة ما اذا كانت المواد ذات تأثير مباشر على حياة العاملين او المستهلكين عن تلك الاجراءات التي تتبعها عندما تكون المواد المشتراة ليست بهذه الصفات . ويمكن قول الشيء نفسه في حالة ما اذا كانت المواد ذات قيمة مالية مرتفعة أو كانت ذات تأثير كبير على كفاية العمليات الصناعية . كما أنه عندما تكون كميات المواد كبيرة تكون أهمية الفحص أكبر مما لو كانت المواد المشتراة بكميات صغيرة ، حيث هنا لا تهتم المنشأة كثيراً بتوافر جودة معينة . وهذا أمر دفع بالكثير من المشرعين في بعض الاقطار على قبول المواد التي تقل قيمتها عن مبلغ معين دون فحص ، كما هو الحال في مصر حيث أجازت لائحة المشتريات فيها قبول المواد التي لا تزيد قيمتها عن خمسون جنيهاً دون عملية فحص (٤) .

ثانياً : نوعية الموردين

من المعلوم أنه يمكن تصنيف الموردين الى موردين تتعامل معهم المنشأة لاول مرة وموردين سبق التعامل معهم ولمرات عديدة ، وقد أصبح هذا من الامور المؤثرة على اداء وظيفة الفحص بالكيفية والطريقة التي تراها المنشأة مناسبة . ففي حالة الموردين الجدد سوف يزداد اهتمام المنشأة بالفحص ويلقى منها عناية

كبيرة لكونها لا تملك خبرة سابقة بهؤلاء الموردين ولا تعرف على وجه التحديد مدى عنايتهم ودقتهم في فحص المواد قبل ارسالها الى امثالهم من المشترين (٥).

ثالثاً : نظام الرقابة على الجودة

أصبح نظام الرقابة على الجودة الذي يستخدمه المنتج من العوامل المؤثرة على الدقة والشمولية التي تؤدى بها وظيفة الفحص في المنشآت المشترية ، اذ كلما كان هذا النظام كفءً ، وعلى مستوى عال من الدقة ثبط عزم المنشأة عن اداء هذه الوظيفة وفترت همتها ، وزاد من جانب آخر إطمئنانها في توفر مستويات الجودة المطلوبة في تلك المواد التي سيرسلها هذا المورد . معنى هذا انه كلما كان نظام الرقابة على الجودة جيداً تمكن المشتري من نقل عبء التحقق من توفر المواصفات في المواد المشتراة الى المنتجين أنفسهم . ناهيك عما يترتب على ذلك من وفورات تحققها المنشأة من خلال تقليل تكاليف الفحص ونفقاته .

رابعاً : موازنة الفحص

يعتقد بعض الكتاب كون الفحص روتينياً بسيطاً أم دقيقاً وشاملاً وكذلك المكان الذي يؤدى فيه أصبحت من الامور التي تتوقف على مقدار المبلغ الذي ترصده المنشأة لتغطية تكاليف اداء هذه الوظيفة ، وعليه فان المنشأة اذا ما خصصت لهذه الوظيفة مبلغاً محترماً من المال فان الفحص سيكون دقيقاً ، أما اذا كان الامر بعكس ذلك فان الفحص سيكون روتينياً بسيطاً ، أو فحصاً بالعينة بدلاً من أن يكون شاملاً .

في تقديري أن هذا ليس أمراً صحيحاً بل هو أمراً معكوساً والمنشأة في هذه الحالة كمن يضع العربة أمام الحصان . فكما هو معلوم أن المبالغ التي تخصص للانفاق على الفحص لابد وأن تتوقف على طريقة الفحص ذاتها ووقته ومكانه وإسلوب انجازه . وفي ضوء كل ذلك يتم تحديد المبالغ اللازمة لموازنة الفحص وفي هذه الحالة تستطيع المنشأة أن تعيد الحصان الى مكانه الصحيح من العربة . لذلك يمكن القول أن موازنة الفحص ليست عاملاً بحد ذاته بقدر ما هي تعبير عن العوامل المختلفة وإنعكاس لما يتكلفه اداء كل واحد منها .

المبحث الثالث
طرائق الفحص

من المعلوم ان شراء المواد اصبح لا يتم الا في ضوء صفات وخصائص معينة تطلب ادارة المشتريات توافرها فيما تنوي شراؤه ، والتي يتم التحقق منها من خلال عملية الفحص التي تجرى على هذه المواد بعد وصولها الى أماكن التسليم المتفق عليها وذلك باستخدام واحدة من طرائق الفحص .

إن تحديد الطريقة التي سيتم بها الفحص اصبح يتوقف كلياً على ذات الصفة المطلوب التحقق منها أو الخاصية التي نبحث عن توافرها في المادة المشتراة ، ولذلك يمكن تقسيم هذه الخصائص وتلك الصفات لغرض الفحص الى قسمين :-

١. صفات وخصائص يمكن التحقق من توافرها في المادة المشتراة ومن دون أن يؤدي فحصها الى هلاك السلعة وتلفها أو دمارها وبالتالي امكانية إستخدامها في اعمال المنشأة حتى بعد إجراء عملية الفحص عليها ، كما هو الحال في التحقق من ابعاد القنبلة ووزنها ، أو عدد عيدان الثقاب في علبة الكبريت الواحدة .
٢. صفات وخصائص لا يمكن التحقق من توافرها او وجودها في المادة المشتراة الا بهلاك السلعة ودمارها وبالتالي عدم إمكانية استخدامها في اعمال المنشأة بعد الانتهاء من عملية الفحص ، كما هو الحال في اختبار شدة انفجار القنابل وسرعة اشتعال عيدان الثقاب . عليه وبناء على ما تقدم ، نجد أن هناك مجموعتين من السلع هما :

- سلع لا بد من فحصها بالعينة .
- سلع يمكن فحصها باستخدام اسلوب الفحص الشامل أو اسلوب العينة .

من هذه الحقائق إذن يمكننا القول بأن المنشأة ملزمة باتباع طريقة العينات في النوع الاول من السلع في حين انها تملك حرية الاختيار والمفاضلة فيما بين الفحص الشامل أو العينة في النوع الثاني من المواد ، وفيما يلي شرحاً موجزاً لكل طريقة من هاتين الطريقتين .

مر بنا قبل قليل أنه في بعض الاحوال لا يمكن من الناحية العملية إجراء الفحص الا بطريقة العينة ، كما هو الحال في الاختبارات التدميرية ، مثل الفحص الذي يجرى لاختبار جودة الطلقات النارية ، طالما أن هذا الاختبار يعني اطلاق جميع هذه الطلقات ، وفي هذه الحالة سوف لن يتبقى من إرسالية المواد شيئاً حيث يصيب الدمار جميع مكوناتها وتفنى . ولهذا أصبح الفحص الشامل في مثل هذه الحالات غير ممكن عملياً . وتظهر نفس الحالة عندما نختبر صلاحية المواد الغذائية المعلبة ، ما دام هذا الاختبار يعني فتح جميع العلب .

عليه فان عملية الفحص بموجب طريقة العينة لابد وأن تنصب على جزء معين من المواد وليس على جميعها ، حيث من خلال نتائج هذا الجزء يمكننا التعرف على ما تنطوي عليه إرسالية المواد من مواصفات وخصائص ، ولهذا اطلق على هذه الطريقة تسمية عينات القبول (٨) . فطريقة العينة اذن تمكننا من وضع صيغ محددة بخصوص بعض الصفات في مجتمع ما مبنية على البيانات المأخوذة فقط من جزء من هذا المجتمع (٩) .

والمنشأة في حالة استخدامها لطريقة الفحص بالعينة لابد وأن تتقبل جميع الاخطار المترتبة على ذلك والتي تسمى بأخطاء المعاينة . فطالما لا يمكن ان تكون (بأي حال من الاحوال) نتائج العينة هي نفس نتائج المجتمع ، اذن لابد من التسليم بنسبة معنية من الانحراف والخطأ . إن حصول ذلك وحدوثه سوف يؤدي الى رفض بعض الوحدات السليمة وقبول بعض الوحدات المعيبة ، وهنا تكمن مخاطر استخدام العينات (١٠) ، ولهذا فانه اذا ما اردنا القيام بتقديرات صالحة لقيم المجتمع المبنية على العينات فلابد من استخدام عينات ممثلة للمجتمع . وقد ساعد التقدم الكبير في الاحصاء على تقليل احتمالات اتخاذ قرارات خاطئة بناءً على نتائج العينات وذلك من خلال درجة الثقة التي يتخذ بها القرار (١١) .

ومن الاخطار الاخرى التي تواجهها المنشآت عند استخدامها لطريقة العينات هي تلك الاخطار الخاصة بالحجم ، طالما أن درجة الدقة في نتائج العينة تتأثر كثيراً بحجمها . ليس هذا فقط بل اصبحت درجة الدقة تتأثر بالحجم المطلق للعينة أكثر من تأثرها بالحجم النسبي لها . فعلى سبيل المثال اذا اختيرت عينة حجمها ١٠٪ من طلبية حجمها ١٠٠٠ وحدة (أي ١٠٠ وحدة) فانه يكون هناك ضمان بعدم قبول وحدات معيبة أكبر مما لو أختيرت عينة ١٠٪ من طلبية حجمها ١٠٠ وحدة (أي ١٠ وحدات) (١٢) .

اما الفحص الشامل والذي يسميه البعض إختبار ١٠٠٪ فاعني به قيام جهاز الفحص في المنشأة المشترية بفحص كل وحدة من وحدات الشحنة ، وذلك للتأكد من توافر الصفات والخصائص في جميع هذه الوحدات وعدم وجود أية وحدات معيبة . ففي الحالة التي لا تتعرض فيها المواد الى التدمير والهلاك أثناء عملية الفحص ، يصبح أمام المنشأة حق الخيار والمفاضلة بين فحص المواد فحصاً شاملاً وبين اتباع طريقة العينة . إن اختيار المنشأة لاي من هذين الاسلوبين أصبح من الأمور التي تتوقف اساساً على عوامل عديدة منها ما يأتـــي :

١. طبيعة المواد

كلما كانت السلعة او المادة المشتراة ذات تأثير على حياة العاملين يكون الميل والاتجاه نحو اتباع أسلوب الفحص الشامل وإلا فسوف تلجأ المنشأة الى طريقة العينة ، كما يحدث في حالة فحص بعض اصناف القفازات المطاطية التي تستخدم في الاعمال الكهربائية ذات الضغط العالي . (١٣)

٢. الدقة في النتائج

من المبررات التي قد تدفع بالمنشأة الى اتباع اسلوب العينة وتفضيله على اسلوب الفحص الشامل هو أن الحاجة ليست مُلحة لاكتشاف الوحدات غير المطابقة للمواصفات والتي نعبر عنه بدقة النتائج المطلوب التوصل اليها (١٤) . اذ كلما كانت هناك حاجه شديدة لنتائج فحص دقيقة كلما كان هناك ميلاً شديداً

للاتجاه نحو اتباع اسلوب الفحص الشامل ، طالما انه ليس هناك نظاما يعتمد على العينات يضمن اكتشاف جميع الوحدات المعيبة أو تلك المخالفة للمواصفات في ارسالية المواد .

ومن الملاحظ بخصوص طريقة الفحص الشامل هو أن دقة النتائج المتحصل عليها هي ليست دائماً بنفس الدرجة ، حيث اصبح الامر يتوقف على ما اذا كان للعنصر البشري دوراً في عملية الفحص ام انها تتم بوسائل آلية . وان افتراض كون الفحص الشامل سيؤدي الى إكتشاف جميع الوحدات غير المطابقة للمواصفات هو افتراض غير وارد ويصعب ضمان توافره في حالة ما اذا كان للعنصر البشري دوراً في هذه العملية . وقد اثبتت الدراسات ان قدرة الانسان على اكتشاف الوحدات المخالفة للمواصفات تتراوح ما بين ٨٥ - ٩٠٪ من الوحدات الخاضعة للفحص . وهذا يعني أنه حتى مع استخدام الفحص الشامل تظل هناك نسبة من العيوب تتراوح بين ١٠ - ١٥ ٪ من وحدات السلع المشتراة لا يمكن تحديدها والكشف عنها ، ولهذا يكون السؤال هو لماذا لا نستخدم اذن اسلوب العينات بدلاً من الفحص الشامل لجميع الوحدات المشتراة (١٥) .

٣. التكاليف

أصبحت التكاليف التي تتحملها المنشأة من العوامل المهمة في اختيار الطريقة المناسبة لاداء وظيفة الفحص والتي عند أخذها بنظر الاعتبار يكون الفحص بالعينة مفضلاً سواء كان ذلك من حيث عدد الايدي العاملة التي تتطلبها عملية الفحص أو من حيث تكاليف أجهزة الفحص والاختبار ذاتها .

٤. الوقت

قد يكون ضيق الوقت دافعاً قوياً في اتباع طريقة الفحص بالعينات في حين أنه قد يكون من الأسباب المؤدية إلى فحص المواد المشتراة فحصاً شاملاً إذا ما كان متاحاً وكافياً

المبحث الرابع
التصرف بالمواد المخالفة للمواصفات

من المعلوم أن استلام المواد المرسلة من قبل المجهز من عدمه لهو من الأمور التي اصبحت تتوقف بشكل أساسي على نتائج الفحص الذي تجريه ادارة المشتريات على هذه المواد بعد وصولها الى أماكن التسليم المتفق عليها مع المورد. لذلك فان تعرض المنشأة الى مشكلة في هذا الخصوص سوف لن يقع اذا ما كانت المواد المرسلة من المجهز مطابقة لمواصفات الجودة المثبتة في امر التوريد ، لكن المشكلة تظهر في حالة ما اذا كانت نتائج الفحص غير ايجابية ، اي أن المواد الواصلة الى المنشأة لا تتطابق في مواصفاتها مع تلك المواصفات المتفق عليها مع المجهز والمثبتة في أمر التوريد (١٦) . وهنا وفي هذه الحالة فقط تواجه ادارة المشتريات مشكلة اخفاق المجهز عن الوفاء بالتزاماته وتعهداته التي قطعها على نفسه تجاه المنشأة المشترية . وقد اصبح حدوث هذه الحالة غير المرضية يتطلب من ادارة المشتريات اتخاذ الاجراء المناسب بصددها ، والذي يمكن أن يكون واحداً مما يأتي :

- رفض ارسالية المواد بأكملها
- قبول ارسالية المواد بأكملها
- قبول الجزء المطابق من إرسالية المواد ورفض الجزء المخالف منها

واذا كنت من المعتقدين جازماً بصحة الاجرائين الاول والثاني وسلامتهما، فان الامر يختلف فيما يخص الاجراء الثالث الذي ينادي اصحابه بقبول الجزء المطابق من المواد ورفض الجزء المخالف منها ، وذلك لعدد من الاسباب اذكر منها ما يأتي:

١. إن تطبيق هذا الاجراء يتطلب فرز ارسالية المواد وتقسيمها الى قسمين احداهما مطابق للمواصفات والاخر ليس كذلك . إن القيام بهذا العمل أمر يتطلب اجراء فحص شامل لكافة وحدات الارسالية ومفرداتها ، وهو أمر اذا كان تحقيقه ممكنا في بعض المواد فانه ليس كذلك في البعض

الاخر منها وخاصة اذا ما كان الفحص هو من ذلك النوع التدميري . معنى هذا ان المنشأة اذا ما وجدت في العينة عدداً من الوحدات المعيبة اكبر من عدد الوحدات المعيبة المسموح بوجودها في العينة وإن المادة تفقد صفاتها وخصائصها أثناء عملية الفحص ، فسوف يتعذر عليها القيام بعملية الفحص الشامل على ارسالية المواد والتوصل من خلالها الى عزل المواد المطابقة للمواصفات عن تلك المخالفة لها .

٢. إن الفحص الشامل لجميع إرسالية المواد الواصلة يتطلب انفاق مبالغ كبيرة وكذلك قد يستغرق وقتاً طويلاً . وهذه امور قد لا يتناسب القيام بها وتنفيذها مع ظروف المنشأة المشترية .

وفي اعتقادي أنه مهما كانت أساليب وطرائق التسوية المتبعة بشأن المواد المخالفة للمواصفات ، فذلك يتطلب مراعاة عدد من الامور اهمها ما يأتي :

١. ان الاجراء الذي يتخذ يجب ان يتم من خلال ادارة المشتريات ومن قبلها وليس من قبل أية ادارة اخرى ، حتى وإن كان الامر يتطلب إستشارة رؤوساء الوحدات الادارية التي طلبت المواد عن الاختلافات والانحرافات في المواد المجهزة .

٢. مراعاة حجم التكاليف التي ستتحملها المنشأة في حالة رفض إرسالية المواد والتي منها ما تتحمله المنشأة من نفقات للقيام بعملية شراء جديدة طالما أن الحاجة الى المادة لم تشبع بعد . كما أن رفض المواد قد يجعل من الوقت المتاح أمام مدير المشتريات للقيام بشراء المواد الجديدة قصيراً وغير كاف لاستخدام طريقة الشراء المناسبة ، مما يضطره الى اتباع طرائق أخرى ربما تكون اقل ملاءمة لظروف المنشأة ، كأن يضطر الى استخدام اللجنة أو حتى الامر المباشر بدلاً من المناقصة.

هذه التكاليف وربما غيرها هي التي دفعت بالكثيرين الى القول بأن رفض ارسالية المواد يكلف المنشأة نفقات ربما تكون أكبر من الخسائر التي تنشأ عن اختلاف المواصفات (١٨) .

المبحث الخامس
الاسراع في إنجاز عملية الفحص

من المعايير التي أصبح لها شأناً كبيراً في قياس كفاءة أداء وظيفة الفحص في المنشآت المشترية هي السرعة التي تنجز بها هذه الوظيفة ومقدار الوقت الذي تنفقه في ادائها ، وهناك عدد من الاسباب والمبررات التي تؤيد ما ذهبت اليه اذكر منها ما يأتي :

١. ان السرعة في انجاز عملية الفحص وعدم التأخر في ادائها أمراً سوف يتيح لادارة المشتريات توفير المواد ووضعها تحت تصـــرف الادارات الطالبة لها في الوقت المناسب وبذلك تجنب نفسها من تهمة تعطيـل اعمال المنشأة او ارباكها .
٢. كما ان سرعة الانتهاء من عملية الفحص سوف تتيح لادارة المشتريات فرصة تدقيق قائمة الشراء ومستنداته الاخرى في وقت مبكر الأمر الذي يُمكن بالتالي الادارة المختصة من سداد اثمان المواد المشتراة في الوقت المناسب ومما يزيد من احتمال حصول المنشأة على خصم تعجيل الدفع من جهة ويحسن علاقاتها مع المجهزين من جهة اخرى .
٣. التقليل من تكاليف الخزن والارضية التي تتحملها المنشأة وخاصة في حالة المواد المستوردة والتي اصبح اساس احتسابها هو الفترة الزمنية التي تبقى فيها المواد في مستودعات الجمارك والتي تتزايد اسعارها زيادات كبيرة كلما طالت فترة بقاء المواد في مثل هذه المستودعات .
٤. قطع الطريق أمام المورد وعدم فسح المجال امامه للادعاء بأن تأخر المنشأة في اداء وظيفة الفحص وعدم ادائها في الوقت المناسب :

- كان هو السبب القوي وراء مخالفة المواد للمواصفات .
- أنه قد ضيع عليه فرصة اعادة بيع ارسالية المواد وبذلك تكـــون المنشأة المشترية قد تسببت في اصابته بخسائر معينة نتيجة عـــدم رفضـــها للشحنة إلا بعد مدة طويلة من الزمن (٢١) .

المبحث السادس
التنظيم الاداري لوظيفة الفحص

تم التأكيد في الصفحات الاولى من هذا المؤلف أن المنشأة سوف لن تقوم إلا بأداء الوظائف الضرورية لتحقيق اهدافها والذي يمكن أن تتبع بشأنهاواحداً من الاسلوبين التاليين أو كليهما .

١. ان يتم اداء الوظيفة داخل المنشأة
٢. أن يتم اداء الوظيفة من قبل منظمات خارج المنشأة ذاتها ، كما في حالة عدم قدرة المنشأة على اداء الوظيفة بنفس الكفاءة والمقدرة التي يمكن أن تؤدى بها من قبل تلك الجهات الخارجية .

معنى هذا أن اداء وظيفة الفحص (مثلاً) يمكن أن يتم إما من قبل وحدات ادارية داخل المنشأة ، او أن مكان الاداء يقع خارج المنشأة ذاتها . كما أنه يمكن ان يتوزع بين الوحدات التنظيمية الداخلية والوحدات الخارجية ، كأن تقوم الوحدات الداخلية (على سبيل المثال) بالتحقق من توافر صفة اللون في مادة الطباشير المشتراة في حين تعهد بمهمة التحقق من الخصائص والصفات الكيمياوية فيه الى جهات الفحص الخارجية . وفيما يأتي شرحاً مختصراً لذلك.

اولاً : الفحص داخل المنشأة

تقوم بعض المنشآت بانشاء وحدة ادارية مستقلة لتتولى مسؤولية اداء وظيفة الفحص في حين يتبع البعض الاخر منها اسلوب اللجان في ادائه لهذه الوظيفة . إن الخيار فيما بين هذين الاسلوبين أصبح يتوقف بالاساس على حجم العمل المؤدى ونوعيته ومدى استمراريته وفيما يلي شرح موجز لكل اسلوب من هذين الاسلوبين .

١. **وحدات الفحص**

تقوم بعض المنشآت بتكوين وتأسيس وحدة ادارية لتتولى مسؤولية اداء

وظيفة الفحص . إن حجم هذه الوحدة وكذلك تنظيمها الداخلي وتبعيتها التنظيمية أصبحت اموراً تتوقف بشكل كبير على حجم العمل واستمراريته اللذين أصبحا بدورهما يتوقفان على طريقة التوصيف المستخدمة وعدد المواد وطبيعتها ايضاً . فحجم العمل في حالة ما اذا كان توصيف المواد المشتراة يتم بطريقة العلامة التجارية سوف لن يكون بنفس المقدار فيما لو كانت الطريقة المستخدمة هي التوصيف بالاداء أو العينة ، حيث لا تتعدى عملية الفحص في الحالة الاولى التأكد من توفر العلامات التجارية في السلع المجهزة ، في حين أن التوصيف بالاداء غالباً ما يحتاج الى فحص متعمق وذلك عن طريق إختبار اداء السلعة تحت ظروف العمل الفعلية .

ويختلف حجم العمل واستمراريته ايضاً بحسب عدد المواد التي تشتريها المنشأة في الفترة الزمنية الواحدة ، فحجم عمليات الفحص في منشأة تتعامل باعداد كبيرة من المواد هو أكثر بكثير من الزخم الذي تتحمله في حالة ما اذا كان عدد المواد قليلاً . ليس هذا فقط بل أن طبيعة المواد هي الاخرى أصبحت ذات تأثير على مقدار عمليات الفحص واستمراريتة . فانجاز إجراءات فحص مواد كالسكر والشاي والرز وبعض المواد الغذائية الاساسية الاخرى والتي تكون انواعها وأشكالها محدودة لا تتطلب مجهوداً بنفس المقدار الذي تتطلبه عملية فحص مواد ليست من هذا النوع كالمواد الكيمياوية أو تلك التي تخضع للمودة والطراز .

٢. لجان الفحص

في حالة ما اذا كان الفحص روتينياً وعملياته بسيطة فان المنشأة تلجأ الى اسلوب اللجان التي هي عادة على نوعين : لجان دائمية ولجان مؤقتة .

ثانياً ، الفحص خارج المنشأة

١. المختبرات

من الاشكال الاخرى التي يمكن أن نلاحظها في اداء وظيفة الفحص هو الاستعانة بالمختبرات لقاء اجور معينة وذلك باتفاق طرفي التعامل البائع

والمشتري . ومن الاسباب التي تدفع المنشآت الى استخدام هذا الاسلوب ربما يكون واحداً من الاتي :

- اذا كانت السلعة المراد فحصها يتطلب توافر إمكانيات بشرية ومادية تفوق تلك المتاحة لدى المنشأة المشترية .
- في حالة عدم قناعة المجهز وموافقته على نتائج الفحص الذي تجريه المنشأة في مختبراتها ووحداتها التنظيمية .
- نظرتها المحايدة في مراقبة الجودة يجعل من قراراتها لا تقبل المنازعة والنقاش .

٢. الفحص في مصانع الموردين

هناك بعض السلع التي لا يمكن اكتشاف اخطاء وعيوب الانتاج فيها الا بعد عملية الاستخدام الفعلي لها ، الامر الذي اوجب او تطلب اداء وظيفة الفحص في مواقع العمل . بكلمات أخرى أنه اذا ما كان نشاط الفحص عادة يمارس عند المشتري وبعد وصول المواد إليه ، فان هناك من الحالات التي توجب بل تستلزم اداء هذه الوظيفة في مواقع العمل . ويبدو ان اكثر استخدام لهذا الاسلوب هو في شراءالسلع الحربية وكذلك في اعمال التشييد والبناء . اذا وكما هو معلوم ان اخطاء البناء لا يمكن اكتشافها الا بعد الانتهاء من عملية التشييد الامر الذي تطلب من المنشآت أن تجري عمليات الفحص في كل مرحلة من هذه المراحل ، طالما أصبح من الصعب (مثلاً) إكتشاف الاخطاء في اسس البناية بعد اتمام تشييدها وتسليمها الى الطرف المستفيد .